سنغافورة ..
رحلة نجاح العقول ..!!

أ.شيرين ماهر
باحث بالهيئة العامة للاستعلامات

"سنغافورة"، تلك الجزيرة الصغيرة البالغ مساحتها ما يقرب من ٧٠٠ كيلومتر مربع والواقعة جنوب شرق القارة الآسيوية، استطاعت أن تُقدِم للعالم بأسرة تجربة جديرة بالمحاكاة، فهى اليوم واحدة من أكثر التجارب الأسيوية إبهاراً، حيث مثلت رحلة صعودها المذهل أحد معجزات القارة الأسيوية، كما منحت الأمل للكثير من الدول النامية فى أن تتحول طموحاتها إلى واقع ملموس، بعد أن جسدت نموذجاً عملياً للدولة التي انتقلت من معسكر العالم الثالث الى مصاف الدول المتقدمة خلال فترة زمنية وجيزة بالرغم من كافة المعوقات التى واجهتها .

إنها رحلة نجاح العقول فى ظل إعجاز المزاوجة بين العلم ومنظومة القيم.. ومَن يقف على أبعاد الطفرة الاقتصادية والعلمية غير المسبوقة التى شهدتها دولة سنغافورة، يتبين له حجم المعجزة التى حققتها هذه الدولة الصغيرة، بعد أن كانت منذ خمسة عقود فقط، أكثر دول العالم فقراً، وأكثرها إرتفاعاً فى معدلات البطالة والأمية وتدنى دخل الفرد، فهى اليوم تشرق بوجهها المضىء على دول العالم المتقدم، بعد أن صارت نموذجاً استثنائياً مثيراً للإعجاب، وشريكاً دولياً لا يستهان بقوته الاقتصادية.

والسؤال المُلح الذى يتبادر للأذهان .. كيف استطاعت هذه الدولة شحيحة الموارد، أن تصنع كل هذه النجاحات، وتحرز مثل هذا التقدم المبهر؟ وكيف ضمنت الاستمرارية في واحدة من أسخن مناطق العالم سياسياً وأكثرها تقلباً من الناحية الاقتصادية ؟؟

والواقع يكمن السر فيما فطنت إليه "سنغافورة" من ضرورة التعويل على سياسة "استغلال المُتاح"، إذ أنها تفتقر إلى الموارد الطبيعية المختلفة بحكم وضعها الجغرافى، لكنها امتلكت فى المقابل ثروات بشرية، عكفت على تطويرها، بعد أن أدركت أن "التعليم" هو حجر الأساس فى بناء الاقتصاد الوطنى، ومن ثَم أسست منظومة تربوية حديثة، للنهوض بنظامها التعليمى، الذى يُعد حالياً أحد أرقى الأنظمة التعليمية على مستوى العالم، كما حرصت على وضع معايير للجودة لتقييم العملية التعليمية، إلى

جانب رسم الرؤى المستقبلية التي تنظم سير الممارسات التربوية عبر مقارنتها بالأفضل في العالم .. وكلها أدوات منحت دولة "سنغافورة" قدرتها التنافسة الحالية.

كذلك لا يمكن الحديث عن نجاح سنغافورة بمعزل عن منظومة القيم التى شكلت ركيزة أساسية دائمة الحضور فى خلفيتها الاصلاحية، حيث مثلت "منظومة القيم" أهمية قصوى لدى أبناء المجتمع السنغافورى وخاصة القيادات، الأمر الذى كان له بالغ الأثر على نهضة وعطاء المجتمع، وبرهن على الدور المحورى، الذى لعبه الحفاظ على الهوية الوطنية داخل سياج متناغم من الثوابت الأخلاقية والمكتسبات الثقافية فى تسريع وتيرة الأداء التنموى لهذا الشعب الدؤوب.

وفى محاولة لسبر أغوار التجربة السنغافورية التى ستظل تُلهم الكثير من دول العالم الثالث بتفردها ونجاحاتها، نحاول إلقاء نظرة على تلك المنارة الأسيوية للوقوف على أهم محطات رحلتها المشرقة ...!!

"لى كوان يو".. و رحلة الصعود

لم يكن بزوغ شمس سنغافورة وسط غيوم الفقر المدقع، الذى ساد ربوع القارة الأسيوية قبيل خمسة عقود مضت، سوى معجزة حقيقية، صاغ فصولها "لي كون يو"، مؤسس سنغافورة الحديثة وقائد التنمية الاقتصادية في بلاده"، الذى جعل من حب الوطن، محركاً رئيسياً لخلق إرادة سياسية واعية ومنهج عمل جاد، فهو أول رئيس وزراء ترأس الجمهورية السنغافورية بعد انتخابات برلمانية فاز بها حزب العمل الشعبي، الذي أسسه عام ١٩٥٤، وظل في منصبه منذ عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٩٠.

بالطبع عانت سنغافورة بعد استقلالها الرسمى وانفصالها عن ماليزيا، من العديد من المشكلات الاقتصادية، حيث ساد الفقر والأمية والبطالة بين أكثر من ثلثي السكان، فضلاً عن الافتقار إلى الموارد الطبيعية، والبنية التحتية المناسبة، ومن أجل تحفيز التنمية، سعى «لي كوان يو» إلى طلب المساعدة الدولية، لكن مساعيه بأت بالفشل، ومن ثَم ترك العالم سنغافورة تواجه مصيرها، وتُصلِح شأنها بإرادتها .. من هنا تولد لديه الإصرار على ضرورة النهوض ببلاده، كما ترسخت قناعته بأن غايته لن تتحقق إلا بالاعتماد على الذات، والعمل الجاد، فكانت رحلة الصعود التى قادها بجدارة، وصولاً ببلاده إلى مثل هذه المكانة المتميزة.

هكذا انطلقت سنغافورة نحو التقدم بفضل الإجراءات الصارمة والقرارات الصعبة التى تبناها "كوان يو" بهدف بناء وطن مزدهر، وعلى الرغم من ضيق الدائرة المحلية التى أحاطت به، إلا أن ما تمتع به من نشاط وحيوية، وفرت له ميداناً رحباً وموقعاً مؤثراً على الساحة الدولية، واستطاع الإبحار بمهارة وسط موجات المد المُتقلِب، التي اكتسحت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين وتايوان.

ولهذا لم يتنازل "كوان يو" عن تراث بلاده الاجتماعي، بل أن تمسكه بالمبادئ والعادات والتقاليد لم يتعارض للحظة واحدة مع إيمانه بالحداثة والأخذ بها، تحقيقاً للاكتفاء والتكامل بين قطاعات الدولة المختلفة لدفع عملية التنمية، ومن ثَم ولدت "سنغافورة المعاصرة" وارتبط اسمها باسم "لي كوان يو"، الذى أمكنه وضع رؤية واضحة لمستقبل بلاده، حدد فيها مفاهيماً واضحة وذكية لمعاني الثروة والنجاح، فكان يرى أن الثروة في العقول، وليس في آبار النفط، لذا تبنى مع فريق العمل، الذى انتقاه بعناية، استراتيجية مرحلية تتناسب وظروف بلاده، تقوم على بناء الثقة بين مواطنيه، والبرجماتية (النفعية) الاقتصادية، والصرامة الإدارية.

كانت البطالة من بين أهم المشكلات المُلحة التى واجهته، حيث انحصر الاقتصاد فى سنغافورة أثناء الحقبة الاستعمارية فى التجارة الوسيطة، التى لم تتح سوى فرص ضئيلة للعمل، مما زاد من الضغوط الشعبية لخلق المزيد من فرص عمل جديدة، لذا شرع في تنفيذ برنامج شامل للتصنيع، مع التركيز على الصناعات كثيفة العمالة، الأمر الذى شكل صعوبة فى بادىء الأمر، نظراً لافتقار البلاد إلى قاعدة صناعية، وكذلك قلة الخبرة والأسواق المحلية.

ولمواجهة هذه الصعوبات اضطرت سنغافورة للبحث عن فرص فيما وراء حدودها، لتمضى فى تنفيذ خطتها التنموية، واستطاعت أن تقيم علاقات تجارية مع أوروبا وأمريكا، ثم أنشأ "كوان يو" ما عُرف باسم "مجلس التنمية الاقتصادية"، الذى تولى عملية جذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد، من خلال إجراء عمليات تطهير موسعة وإقصاء كل من ثبت فساده، حتى أصبحت سنغافورة تتمتع بالشفافية ووضوح الرؤية مع قدر كبير من الاستقرار، كما ساعدها بشدة موقعها المتميز وإطلالها على مضيق "الملقا" بين الملايو وسومطرة، وميناؤها الذى يعد من أهم الموانىء التجارية فى

العالم، مما جعلها منطقة مثالية للتصنيع والتصدير للخارج.

ومن العوامل التى ساعدت أيضاً على ازدهار سنغافورة، كونها لا تحمل إرثاً عسكرياً، فتحولت بسلاسة إلى دولة مدنية يحكمها نظام سياسى مستقر فى ظل رؤية تنموية واضحة وشعب يشارك في مسيرة التنمية بكل أعبائها، أي انها أخذت بأحدث نظام أبدعته الحضارة المعاصرة وهى الديمقراطية، وجعلت منها آلية لتحقيق الرقابة والمساءلة الشعبية ، فكانت سبيلها للنجاح.

وعلى الرغم من هيمنة حزب العمل الشعبي على المسرح السياسي فى سنغافورة منذ عام ١٩٦٨ وحتى الأن، إلا أن روح الاشتراكية التي تأسس عليها الحزب ظلت سارية في سلوكيات قياداته، التي اتصفت بالتواضع والحرص على مفاهيم العدالة والتقرب من الفئات العاملة ومحاربة الفساد، وكلها سمات عمقت من شرعية الحزب الحاكم فى سنغافورة، فضلاً عن النجاحات التي حققها على الصعيد الإقتصادي، مما ترتب عليه تحسن فى مستوى المعيشة، حيث ارتفع دخل الفرد السنوي من ١٠٠٠ دولار عند بدء إستقلالها ليصل إلى أكثر من ٣٠٠٠٠ دولار في بداية الألفية الثالثة، وهو ما دفع الشعب الى التفاني في أداء واجبه، حيث سادت بين أفراد الشعب روح واحدة وقناعة واحدة، آلا وهى أن الجميع شركاء فى مسيرة التنمية .

وفى عام ١٩٨٩ جعل "كوان يو" حكومته أول حكومة إلكترونية فى العالم، وذلك قبيل تسليمه الحكم سلمياً إلى جيل القادة الشباب فى عام ١٩٩٠، واكتفى بمنصب نائب رئيس مجلس الوزراء منذ هذا التاريخ وحتى عام ٢٠٠٤، ثم أصبح وزيراً موجهاً واستشارياً لحكومة ابنه "لي هسيان لونغ".. ورحل فى عام ٢٠١٥ مُخلِفاً ورائه "تاريخاً" من النجاح والمثابرة.

التعليم .. حجر الزاوية فى نهضة سنغافورة

تعد التجربة السنغافورية في تطوير قطاع التعليم من التجارب العالمية الرائدة التي تستحق الوقوف عليها، خاصة وأنها أولت إهتماماً بالغاً ببناء الشخصية وإكساب الطلاب مهارات التعلم والتفكير الإبداعي بمعزل عن الأنماط التلقينية المعتادة، فمنذ أن بدأ "لى كوان يو" رحلة النهوض بالوطن، أدرك أنه لن يتمكن من الحفاظ على تقدم بلاده وتطورها دون إنشاء نظام تعليمي متكامل، يوفر له جميع أنواع الأيدي العاملة

التي تحتاجها البلاد، حتى يحارب الأميّة والبطالة، ومن ثَم ينحصر الفقر ويتحقق الإكتفاء الذاتي، فيمكنه المحافظة على النمو والتقدم.

وبالفعل نجحت سنغافورة فى ابتكار وتطوير أحد أفضل نظم التعليم عالمياً، وحققت نجاحاً باهراً فيما سعت إليه من إصلاح نظامها التعليمى وتطويره، حيث اتبعت نظام تعليم "تنافسي" بهدف توفير فرص متساوية في التعليم للجميع بغض النظر عن مجموعاتهم العرقية أو مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية.

ونظراً للتعدية العرقية واللغوية والدينية داخل المجتمع السنغافورى، كان لزاماً على الحكومة التعامل بحكمة مع هذه الاشكالية للحفاظ على وحدة البلاد، بحيث تكفل للأقليات أحقيتها فى الحفاظ على هويتها الثقافية واللغوية والدينية، لذا طبق "كوان يو" نظام "ثنائية اللغة"، وجعل اللغة الإنجليزية اللغة التعليمية الرسمية في كافة مدارس الدولة، وفي نفس الوقت سمح لكل عِرق إختيار لغته الخاصة أو اللغة الأم ليتخاطب بها بين أقرانه، ومع تطبيق نظام حرية الممارسة الدينية تشكلت هوية الدولة السنغافورية الحديثة، الخالية من النزاعات والخلافات الدينية والعرقية، والتي يحظى فيها الأقلية بكافة صلاحيات وحقوق الأغلبية.

كما انطلق "كوان يو" بعد ذلك إلى تحديد أهداف النظام التعليمي، بحيث جعله ينشد فى الأساس تخريج العقول المفكرة والأيدي المنتجة التى يحتاجها للمضى قدماً فى رحلة النهوض الاقتصادى، ومن ثَم حرص النظام التعليمى السنغافورى على تطوير إمكانيات كل طالب من الناحية الذهنية، والأخلاقية، والبدنية، واكتشاف مهاراته وقدراته الفردية، لتطبيقها بطريقة عملية، ومن ثَم ركزت الدولة على تطوير محتوى المناهج نفسها وقياس مدى عمقها دون التركيز على التحصيل الكمى.

ومن ناحية أخرى سعت الحكومة إلى بلوغ مرحلة التميز النوعى فى العملية التعليمية برفع كفاءة المعلمين والقائمين على العملية التربوية من الناحية المهارية والأدائية والإدارية، باعتبار "المعلم" هو الركيزة الأولى والأساسية بين ركائز العملية التعليمية، لذا استجلبت الحكومة برامج تطويرية وتدريبية مختلفة، وضعتها أعرق مراكز التعليم في كل من أمريكا وبريطانيا، إلى جانب إجراء المناظرات والمقاربات العلمية مع دول متقدمة مثل اليابان وكندا لمقارنة فعالية أساليب التدريس المختلفة.

كما خصصت الحكومة ما يقرب من خمس ميزانية الدولة لقطاع التعليم، باعتباره ركيزة أساسية للتقدم، وبالفعل أثبت النظام السنغافوري فاعليته مقارنةً بالأنظمة التعليمية الأخرى، نظراً لأنه يسمح للمعلمين بتحسين ممارساتهم التعليمية، وإتاحة مساحة مناسبة من الوقت أثناء اليوم الدراسي لتقييم عملهم، ومراقبة دروس بعضهم بعضاً، كما لا يتم دفع المعلم الناجح نحو الإدارة أو ما شابه، بل يتم إعطائه فرصة للمشاركة في تصميم المناهج.

وتأتي الجودة العالية للقوة العاملة في سنغافورة نتيجة اختيارها مدرسيها من الثُّلث الأفضل من خريجي مدارسها، حيث يُقبل واحدٌ فقط من كل ثمانية متقدمين للقبول في برنامج إعداد المعلمين، إلى جانب ذلك أعدت الحكومة نظاماً دقيقاً وتحفيزياً لتقييم أداء المعلمين، بحيث يعتمد على إسهامات المعلم وإنجازاته التي يقدمها للمدرسة والمجتمع. ووفقاً لهذا التقييم يحصل المعلم المتميز على مكافآت وعلاوات سخية في نهاية كل عام. كما تم تصميم الكتب المدرسية بمعرفة مجموعة من علماء النفس التربويين، ومن بينهم الأمريكي "جيروم برونر"، الذي استخدم نظرية توظيف الصور والرموز فى عملية التعلم، وقد ساهمت هذه النظرية في تركيز سنغافورة على نمذجة المسائل الرياضية مع الوسائل البصرية، والاعتماد على الحس الرياضي الذي يجعل الطلاب يتوصلون إلى حل المسائل غير المألوفة بطرق غير معتادة، لتحفيز الفكر الابداعى.

وبالفعل لفت النظام التعليمي السنغافوري الأنظار إليه، حين حصد الطلاب في سنغافورة مراكز متقدمة في مسابقات الرياضيات العالمية، هذا بالاضافة لفوزهم بمسابقة (TIMSS) العالمية للرياضيات والعلوم لعدة أعوام، ولهذا اهتمت العديد من الدول، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، على دراسة أسرار تفوق الطلاب بسنغافورة في الرياضيات، للاستفادة من التجربة السنغافورية في تصميم المناهج التعليمية، وتطوير طرق التدريس وإعداد كوادر يمكنها الاسهام في صقل المواهب وتنمية القدرات.

ووفقًا لتقرير منظمة "الاقتصاد والتعاون والتنمية العالمية" حول جودة التعليم العالى، احتلت سنغافورة المركز الأول عالمياً، كما تصدرت جامعة سنغافورة الوطنية تصنيف «تايمز» البريطاني للعام الثاني على التوالي، بوصفها أفضل الجامعات الآسيوية لعام

٢٠١٧، حيث يصدر التصنيف عن مجلة (Times Higher Education)، الذى يقارن بين ٣٠٠ جامعة في ٢٤ دولة آسيوية، وفقا لثلاثة عشر مؤشراً، الأمر الذى عكس قدرة الجامعات الآسيوية على منافسة النخبة الغربية التقليدية في الولايات المتحدة وبريطانيا، كما تشير أحدث الإحصاءات إلى أن جامعة سنغافورة تضم حاليا ٣١ ألف طالب، فيما يعد فوز الجامعة بتصنيف تايمز بمثابة "اعتراف قوي بالنهج الآسيوي للتعليم والبحث العلمى".

كما احتلت سنغافورا المركز السادس ضمن قائمة العشرة الأوائل فى مؤشر الابتكار العالمى لعام ٢٠١٦، الذى يُراعى فى تقييمه عدد الجامعات والأبحاث العلمية وبراءات الإختراع الدولية.

ومن بين أهم الأسباب التي مكَّنت سنغافورة من تحقيق هذا النجاح الباهر في بناء منظومة تعليمية من الطراز العالمي، الاستعانة بنخبة من الأكفاء للعمل في الحكومة، الإطلاع على طيف واسع من التجارب العالمية الرائدة، توخي الحذر الشديد عند تبنى سياسات جديدة للتأكد من فعاليتها وكونها مصممة لتتكامل مع السياسات السارية على أرض الواقع، هذا إلى جانب الاستقرار والإجماع الشعبي الواسع على أغراض العملية التربوية، بحيث بلغت درجة التكامل بين المؤسسات المختلفة في سنغافورة مستوى نادراً على الصعيد العالمي.

ويعد التعليمُ العالى من أهم أولويات الحكومة السنغافورية، لكنها تسعى إلى رفع قدرته على التأقلم مع رهانات التنافسية العالمية، حيث يحصل سنوياً أكثر من ٢٠٠٠٠ طالب سنغافوري على بعثات دراسية بالخارج لمتابعة دراساتهم العليا، ومَن لا تتناسب قدراتهم مع التعليم الجامعى يلتحقون بمدارس ثانوية فنية أو تجارية، تُعدِهم للعمل، وفى إطار مراعاة التوجهات الاقتصادية للدولة، اهتمت الحكومة أيضاً بتأسيس معهد التعليم التقني ما بعد الثانوي لتخريج طلاب بمهارات عالية مرتبطة بقطاع الصناعة والاتصال وغيرها من التخصصات اللازمة لخدمة الاقتصاد الوطنى، وهذا النظام الصارم جعل جميع أطراف العملية التعليمية من الطالب الى المعلم الى الأسرة ثم الحكومة تدرك أهمية تطبيق هذا النظام، الذى حقق لسنغافورة مخرجات أساسية، ارتكز عليها المجتمع في بناء نهضته العلمية.

"منظومة القيم" .. ضمانة لنجاح سنغافورة

من الأمور المحورية التى ساعدت أيضاً على نهضة سنغافورة، النزاهة والواقعية والمرونة التي اتصفت بها قيادات الحزب الحاكم، حيث تأثرت سنغافورة حكومةً وشعباً بالنظرة الكونفوشسية التى تؤمن بأن الأسرة هي المرتكز الأول للمجتمع دون تأصيل الأنانية الفردية، كما سعت إلى تعميق هذه القيمة، التي هذبت سلوك القيادات وجعلتها تترفع عن الأنانية وتؤسس لنهضة فعلية.

كذلك تعد سنغافورة نموذجاً لافتاً للانتباة، لبراعته فى ترسيخ الهوية الوطنية والثقافية، بالرغم من التنوع العرقي والثقافي في البلاد، حيث نجحت عملية بناء الهوية الوطنية الحديثة فى سنغافورة، بفضل توجية (النخبة الحاكمة)، التى غازلت باستمرار محفزات بناء الهوية الوطنية لدى المواطنين، وعملت على بث قيم (الفخر بالذات، والتميز، والتفرد) من خلال الانتماء إلى سنغافورة المتطورة ذات التعدد الثقافى المتجانس.

وتمثلت آليات تعزيز الهوية الوطنية التى تبنتها سنغافورة فى الاهتمام بالرمزيات الوطنية، لخلق ارتباط داخل المجتمع بما هو أصيل كـ (إحياء ذكرى المناسبات الوطنية باحتفالات جماعية)، الى جانب التسويق لإنجازات سنغافورة في مختلف المناحى الاقتصادية والفنية والرياضية، كآلية لتعزيز الفخر والانتماء إلى وطن حديث متطور، فضلاً عن وضع منهج لدعم التفاهم الوطني الإثني والثقافي، وبناء ذاكرة مشتركة تاريخية للبلاد، بالإضافة إلى وضع آلية لتقوية العلاقة بين المهاجرين والوافدين الجدد إلى البلاد من جنسيات أخرى، وأخيراً ترسيخ فكرة الدين المتمدن، الذي يُعلى من القيم الوطنية، والقائم على مبادئ الحب، والانتماء، والفخر الوطني، والتفوق، والوحدة، والالتزام نحو سنغافورة بـ "روح" فريق واحد.

فيما تميزت سنغافورة أيضاً بلياقة واضحة من جانب الحكومة فى تعاملها مع منظومة الإعلام، حيث أبدت قدراً وفيراً من التحضر والثقة في النفس والتحلى بالشفافية، ومنحت الإعلام المحلي حرية غير مقيدة، نظراً لقربه من الأحداث، إلى جانب إحترامها سيادة القانون واستقلالية القضاء بعيداً عن الخضوع لأى ضغوط داخلية او خارجية.

سنغافورة .. أحد نمور الاقتصاد الأسيوى

تتصدر سنغافورة حاليًا قائمة أكبر الاقتصادات وأسرعها نمواً على مستوى العالم، حيث بلغ ناتجها المحلي في عام ٢٠١٦ ما يقرب من ٢٩٥ مليار دولار أمريكي، كما مثلت سنغافورة الشريك التجاري الخامس عشر للولايات المتحدة رغم عهدها الحديث اقتصادياً، لكن ما حققته من نمو اقتصادى ملحوظ، جعلها توقع العديد من الاتفاقيات التجارية القوية مع عدد من الدول المتقدمة.

وبفضل سياسة الاستثمار الحكيمة وتشجيع الصناعات المختلفة، أصبحت سنغافورة من أهم الدول الاقتصادية وأحد نمور الاقتصاد الأسيوى، وكان أول قرار جرىء اتخذته للمضى نحو تأسيس اقتصاد عالمي قوى، دعوتها الشركات الصناعية العالمية إلى الاستثمار فيها دون قيود، ودون أي رسوم على الواردات، مما أوجد حلولاً عملية لمشكلة البطالة، كما حفز هذا القرار التنافسية الانتاجية بين الشركات العالمية والمحلية، علاوة على ذلك أطلقت الدولة حملتها الوطنية للادخار، بحيث يدّخر كل موظف ١٥% من راتبه، مما أوجد سيولة مالية لدى المواطنين، تم استثمارها في مشاريع وطنية.

ارتكزت سنغافورة أيضاً فى بناء صرحها الاقتصادى العملاق على استراتيجيتين، اعتمدت الأولى على استيراد أحدث التطورات التكنولوجية العالمية لزيادة إنتاجية رأس المال والعمالة وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوظيف المواهب الأجنبية كأحد وسائل نقل المعرفة، بينما قامت الاستراتيجية الثانية على توفير البيئة القانونية، والفكرية، والحوكمة الرشيدة للنمو، لخلق مجالات للابتكار والتقدم التكنولوجي، حيث احتلت المرتبة الأولى في نظام الحوافز الاقتصادية لاقتصاد قائم على المعرفة، كما تصدرت المركز الرابع في العالم من حيث الابتكار في مؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي، وصنفها البنك الدولي "الأولى" عالمياً فى جودة مزاولة أنشطة الأعمال، فضلاً عن إحرازها مؤشر شديد الانخفاض فى معدلات التضخم، والبالغ ٠,٠٤% فى عام ٢٠١٥.

ومن أسرار تفوق الاقتصاد السنغافورى، تقييمه المستمر للاستراتيجيات الاقتصادية التى تضعها الدولة على المدى الطويل، والتأكد من قدرتها على التكيف سريعاً مع

التغيرات والتحديات العالمية، فيما حرصت سنغافورة أيضاً على إدارة نظامها المالي بشفافية وكفاءة تجنباً للكوارث المصرفية التي شهدتها بعض الأسواق الأخرى، ونتيجة كفاءتها في إدارة وتنظيم سوق المال نجت سنغافورة من السونامي المالي الذي ضرب عدد من من دول شرق آسيا في عام ١٩٩٧ وأدى الى خسائر مالية وإنهيار في العملة وتزايد أعداد الفقراء في هذه الدول. كما طبقت نظم التجارة الحرة والانفتاح الاقتصادي، مما مكنها من إنشاء مركز مالي ومصرفي عالمي يعد الأول في آسيا.

من ناحية أخرى اعتمدت سنغافورة على بيروقراطية مهنية صغيرة الحجم على درجة عالية من المهنية، وإرساء أسس وظيفية نزيهة، من بينها التعيين في مختلف الوظائف عبر مناظرات عامة مفتوحة للجميع، بينما يحصل موظفو القطاع العام على رواتب تنافسية مثل القطاع الخاص إن لم يكن أعلى، فضلاً عن انخفاض نسبة الفساد الاداري والمالي إلى حد تصدرت سنغافورة حالياً مؤشر الشفافية الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية.

ومن الأشياء اللافتة فى التجربة السنغافورية الدور الذى لعبه "القطاع العام" فى قطاع الأعمال، كـ "مستثمر" و "محفز" للتنمية الاقتصادية؛ فالحكومة السنغافورية تمتلك اثنين من صناديق الثروة السيادية هما «Temasek Holdings» و « GIC Private Limited»، ويتم استخدامهما لإدارة أصول واحتياطيات البلاد، حيث اقتصر دور الدولة فى البداية على إدارة الصناعات؛ من أجل التنمية الاقتصادية، ولكن في العقود الأخيرة، تحولت أهداف صناديق الثروة السيادية في سنغافورة إلى نطاق تجاري، وسعت الحكومة إلى تعزيز الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، كما شجعت الادخار والاستثمار، وانشأت "صندوق الادخار المركزي.. The Central Provident Fund"، الذي يستخدم فى تمويل احتياجات الرعاية الصحية والتقاعد لمواطنيها.

وبفضل هذه الاستراتيجيات المدروسة بعناية، حققت سنغافورة مستويات مذهلة في أدائها الاقتصادي، وقد تجاوز متوسط دخل الفرد ٨٠ ألف دولار سنوياً فى مطلع الألفية الثالثة، بعد أن كان ٥١٢ دولاراً عام ١٩٦٥، ليصبح بذلك من أعلى المعدلات فى القارة الأسيوية، كما حصلت سنغافورة على المركز التاسع كأعلى احتياطي نقدي في

العالم بإجمالي ٢٦١ مليار دولار، ويحتلّ جواز السفر السنغافوري الترتيب السادس على العالم، ويسمح لحامله بدخول ١٦٧ دولة، بينما سجل معدل البطالة في سنغافورة أشد معدلات البطالة إنخفاضاً فى العالم ويصل إلى أقل من ٢% ، كما بلغ معدل نموها المحلى مع حلول عام ٢٠١٧ ما يقرب من ١٢,٣% .

كما احتلت سنغافورة المركز الخامس كأكبر مستورد للأسلحة فى العالم فى مطلع الألفية الثالثة، حيث استعانت بالعديد من الخبرات العسكرية لبناء جيش قوى يحمى صرحها الاقتصادى، وفى عام ٢٠١٦ احتلت المركز الـ ٦٤ فى ترتيب " Global Fire Power" ضمن الجيوش الأقوى على مستوى العالم، وذلك نتيجة لجهودها اللافتة فى تسليح جيشها، وارتفاع إنفاقها العسكرى بنسبة ٤% فى المتوسط سنوياً رغم الأزمة المالية العالمية، وتأثيراتها النسبية على معدلات نموها الاقتصادى، إلا أنه وبحسب مؤشر "جودة الحياة" الذى تنشره مجلة الإيكونومست، حصلت سنغافورة على الدرجة الأولى في آسيا، باعتبارها أسرع دولة في تخطي الأزمة الاقتصادية العالمية.

وفي التصنيف السنوي لمجلة "جلوبال فاينانس" لتقييم البنوك على مستوى العالم وتحديداً في آسيا، احتلت ثلاثة بنوك سنغافورية المراكز الأولى وتصدرها "بنك "DBS"، حيث انتعش قطاعها المصرفي بشكل مذهل في السنوات الأخيرة؛ وأصبح من النظم الأقوى في العالم، إذ تمتلك سنغافورة رابع أكبر سوق صرف أجنبي في العالم، بعد لندن ونيويورك وطوكيو، كما انتقلت العديد من الأصول التي كانت في سويسرا إلى سنغافورة؛ بسبب الضرائب الجديدة التي فرضتها سويسرا مؤخرًا.

هذا وقد احتلت سنغافورة المرتبة الثانية بعد سويسرا من حيث القدرة التنافسية الاقتصادية على الصعيد العالمي، وفى عام ٢٠١٤ صُنفت ضمن الدول العشر الأكثر تقدماً على مستوى التداول المصرفى وفقاً لتقرير المنافسة العالمية للمنتدى الاقتصادى العالمى، بحيث تضم ما يقرب من ٦٠ مصرفاً تجارياً وأكثر من ٧٠٠ مؤسسة مالية أجنبية تتخذ منها مقراً لتعاملاتها، كما يسهم القطاع المصرفى بما يقرب من ٢٧% من إجمالى دخلها القومى، كما يسهم قطاعها الملاحى بما يقدر بـ ٧% من إجمالى الناتج المحلى بعد أن طورت مينائها ليصبح خامس أهم مرفأ فى العالم، نظراً لفاعلية وديناميكية نشاطه الاقتصادي.

كذلك ازدهرت بها صناعة التكنولوجيا الحيوية، وكذلك شركات الأدوية، فأصبحت واحدة من أهم مراكز العلاج في العالم، حيث تولي الحكومة قطاع الصحة إهتماماً كبيرا، وتشتهر دولة سنغافورة بجودة الرعاية الصحية وتعتبر وجهة للسياحة العلاجية، حيث يتمتع الناس في سنغافورة بمستوى مرتفع من المعيشة، والرعاية الاجتماعية.

وبالنظر إلى قطاع السياحة فى سنغافورة، نجده يمثل ثالث أهم مصدر للعملة الأجنبية، لذا يعتمد الاقتصاد السنغافورى بشكل كبير على قطاع السياحة، كما تستقبل سنغافورة سنوياً ما يقرب من ١٠ مليون سائح، أى ضعف عدد سكانها، حيث تعد من أهم الوجهات السياحية في جنوب شرق آسيا، لما تتمتع به من مناظر طبيعية خلابة، إضافة إلى النظافة، فهي تصنف كأول دولة نظيفة على مستوى العالم، وتعتبر سنغافورة من الأماكن السياحية الاستثنائية في العالم، لما تجمعه من تمازج ثقافي بين مختلف الأجناس، فهي الدولة الوحيدة في العالم التي تعتمد خمس لغات رسمية لها، وهي الدولة التي لا تعاني من أي شكل من أشكال التمييز العنصري في جنوب شرق آسيا، وكذلك المحطة السياحية التي تناسب كافة السائحين بمختلف جنسياتهم.

هكذا،، مضت سنغافورة نحو رفاهية واعية ورخاء مستقر، بفضل سلسلة محكمة من التدابير والسياسات القائمة على العمل الجاد والجهد الخالص تحت مظلة أخلاقية وقيمية راسخة، كفلتها مؤسسات الدولة فى إطار عملية مستمرة من التقييم المتواصل، حفاظاً على مكانتها الدولية وتعزيز تنميتها المستدامة وإزدهارها الاقتصادى، لتظل أحدى الدول الرائدة عالمياً، بعد أن استطاعت بإرادة قادتها وشعبها ارساء مفاهيم جديدة عن النجاح والثروة، انتصرت خلالها لقوتها البشرية، حيث أثبتت للعالم أن النجاح الحقيقى هو نجاح العقول ...!!